16 مصر واتفاقية السلام على ضوء حادث رفح

فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ٢٠٠٤ أطلقت دبابة إسرائيلية النار من مدفعها على عدد من جنود الأمن المركزى المصرى فى نقطة رفح الحدودية، فقتلت ثلاثة منهم، ويبدو أن هذا الحادث وقع فجر ذلك اليوم، ولم تصدر عن الجانبين المصرى والإسرائيلى أية أنباء سوى فى الساعة الحادية عشر صباحاً، حيث لوحظ أن الجانب الإسرائيلى خلال ساعة واحدة كان قد أعلن عن الحادث على لسان كل المسئولين الإسرائيليين المعنيين، وجاء اعتذارهم جميعاً بنبرة عالية للغاية، بدأت ببيان نائب وزير الدفاع الإسرائيلى عن الحادث، وتصريحه بأن هذا القتل جاء خطأ لاعتقاد طاقم الدبابة الإسرائيلية أن القتلى يحاولون تهريب الأسلحة إلى إسرائيل. كذلك اعتذر المتحدث الرسمى باسم الخارجية الإسرائيلية فى حديث مع قناة الجزيرة باللغة العربية، كما اختار هذه القناة أيضاً نائب رئيس الوزراء أولمرت المعروف بمواقفه المعادية للعرب، وكتاباته فى الصحف ضد الإسلام والمسلمين، وقدم اعتذاراً مماثلاً. كذلك اعتذر وزير الخارجية رسمياً عن هذا الحادث، وأخيراً اتصل إيريل شارون رئيس الوزراء بالرئيس مبارك ظهر ذلك اليوم فسارعت الصحف الإسرائيلية إلى الإشارة فى مواقعها على شبكة الإنترنت إلى ما زعمت أنه قبول من جانب الرئيس مبارك لاعتذار إسرائيل، غير أنه فى الثالثة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم أعلنت وزارة الخارجية المصرية أنها كلفت البعثة المصرية فى تل أبيب بأن

تقدم احتجاجاً حازماً إلى وزير الخارجية الإسرائيلية، تصف فيه سلوك إسرائيل بأنه يفتقر إلى المسؤولية، وتطالب بإجراء تحقيق فورى وشامل ودقيق، وأن يحاط الجانب المصرى بنتائج هذا التحقيق. ومعنى ذلك أن مصر لم تقبل اعتذار إسرائيل، وخلال زيارة وزير الخارجية المصرى مع مدير المخابرات العامة إلى إسرائيل فى أول ديسمبر تمت إثارة هذا الموضوع، وبعدها بساعات أعلنت إسرائيل أن التحقيق الذى تم إجراؤه، والذى طالبت به مصر بأن توافى بنتائجه قد تم إبلاغها للوفد المصرى، وهى تبرئ طاقم الدبابة الإسرائيلية من أى مخالفة، كما أعلنت إسرائيل أنها لن تقدم أى تعويض للضحايا.

والحق أن إسرائيل قد أوضحت أن تحقيقاتها قد أثبتت عدم ارتكاب جنودها لأى مخالفات، وهذا صحيح تماماً ولم يكن بحاجة إلى تحقيق لسبب بسيط، هو أن العمل الإسرائيلى متعمد، مما يناقض اعتذار إسرائيل وادعاءها بأنه خطأ، وذلك أن الدبابة تقوم بوظيفتين هما: تصوير ورصد الهدف، وفى حالة إسرائيل فإن ذلك يتم بأجهزة متقدمة لا تترك مجالاً لأى خطأ. والوظيفة الثانية، هى تنفيذ التعليمات من القيادة الأعلى التى نقلت إليها هذه الصورة والمعلومات، ومعنى ذلك أن جنود إسرائيل قاموا بإطلاق النار على الموقع المصرى الرسمى، وعلى أعضاء يؤدون واجبهم الرسمى فى الإدارة المصرية وبملابسهم المصرية. وإذا انتهينا كما هو واضح إلى أن الحادث مدبر، فإن الذهن يتجه مباشرة إلى دوافع إسرائيل من الحادث، ودلالة هذا الحادث فى سياق الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية المبرمة عام ١٩٧٩.

فالحادث اعتداء صارخ على سيادة مصر وسلامة أراضيها من جيش رسمى يتبع دولة يفترض أنها فى حالة سلام معها، وأن اتفاقية السلام التى كانت جائرة بالنسبة

لمصر لم تحافظ على أمن مصر ولم تقم إسرائيل لها وزناً، فإذا أضفنا إلى هذا الحادث حادث خطف ستة من الشبان المصريين وكلهم طلبة فى الجامعات من العريش، وادعاء إسرائيل بأنهم كانوا يحاولون التسلل إلى الأراضى الفلسطينية للانضمام إلى المقاومة الفلسطينية، وحادث تفجير الفندق المصرى فى طابا الذى راح ضحيته عدد من الإسرائيليين، وسلسلة طويلة من المخالفات الإسرائيلية تشير كلها إلى أمرين:

الأول، أن شارون لا يهتم بالاتفاقيات، وأن اتفاقية السلام لم تعد رادعة لإسرائيل. والأمر الثانى، أن عين شارون على سيناء خصوصاً وأنه صدرت من إسرائيل تصريحات تؤكد صراحة على أن سيناء المنزوعة السلاح قد أصبحت خطراً يهدد إسرائيل، مع عجز مصر عن الدفاع عن نفسها مما يتطلب إما تولى إسرائيل مسؤولية تأمين نفسها من المخاطر والسيطرة على سيناء، وإما التعاون مع مصر فى هذا المجال. إذا أضفنا إلى ذلك أن إسرائيل تزعم استخدام عدد من المهاجرين إليها، لاتضح لنا خطورة المخططات الإسرائيلية على مصر. وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى عدد من الحقائق التى تتصل بترتيبات السلام بين مصر وإسرائيل. أول هذه الحقائق: أن القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء تتخذ من الأراضى المصرية وحدها مسرحاً لها، ورغم أن هذه القوات تختص بمراقبة تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما لاتفاقية السلام، إلا أنه من الناحية العملية تقوم هذه القوات بمراقبة مصر وحدها. والحقيقة الثانية: هى أن واشنطن كانت قد وقعت مع إسرائيل عام ١٩٧٩ مذكرة تفاهم أكدت فيها واشنطن أنها تضمن إسرائيل ضد أى انتهاك مصرى للاتفاقية، وقد رفضت واشنطن فى ذلك الوقت الاحتجاج المصرى على هذه المذكرة.

فى ضوء ما تقدم فإننا نقترح أن تتخذ مصر موقفاً حازماً فى مواجهة إسرائيل، لكى تشعرها بأنها مدركة لتصرفاتها، ولكى تضعها مع الولايات المتحدة أمام

مسؤوليتها، ولذلك فلا مفر من مطالبة إسرائيل بتقديم تعهد باحترام اتفاقية السلام، والمطالبة بمراجعة هذه الاتفاقية على ضوء خبرة السنوات الماضية، وعلى ضوء انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية. وفى نفس الوقت فإن مصر لابد أن تطالب الولايات المتحدة بأن تقدم لها تعهداً مماثلاً لذلك الذى قدمته لإسرائيل، حتى تكون واشنطن حكماً بين الطرفين.

وعلى أية حال فإن مصر لابد أن تراجع وضع القوات المتعددة الجنسيات التى تساهم الولايات المتحدة بثلثى أعدادها، على أساس أن هذه القوات تقوم بعملها لصالح إسرائيل ضمن التعهد الأمريكى الإسرائيلى. إن موقف مصر فى هذه القضية يجب أن يعكس المخاوف الحقيقية من مخططات إسرائيل، والحقيقة القائلة بأن إسرائيل تنظر إلى اتفاقية السلام على أنها قيد على مصر وإضعاف لقدراتها، ولا يمكن القبول بأى تفسير إسرائيلى يخالف هذا التحليل، بل إن رفض إسرائيل لإدانة طاقم الدبابة، ورفضها تقديم التعويضات للحكومة المصرية ولأسر الضحايا يمكن أن يدفع مصر لأن تقاضى إسرائيل أمام محكمة دولية مختصة، ليس فقط بسبب هذه المخالفات القانونية البسيطة، ولكن بسبب تعمد إسرائيل انتهاك سيادة مصر وسلامة أراضيها. وتعلم إسرائيل قطعاً أن تبرير جريمتها على أنها قتل عن طريق الخطأ هو استخفاف بعقول المصريين، لأن الجنود المصريين كانوا يؤدون واجبهم داخل الأراضى المصرية. وحتى لو افترضنا أنهم كانوا يقومون بأعمال التهريب فإن المسؤولية عن هذه الأعمال إذا كانت مجرمة حقاً وهو أمر مشكوك فيه، يجب أن تخاطب بشأنها الحكومة المصرية. ويجب أن يكون واضحاً أن التزام مصر باتفاقية السلام تجاه إسرائيل يقتصر على عدم انتهاك الاتفاقية، أى لا تأتى الحكومة المصرية بأعمال تعتبر مخالفة لالتزاماتها للاتفاقية بالمفهوم الدقيق للكلمة.

وإن شئنا الدقة فإن تهريب الأسلحة من مصر إلى فلسطين لصالح المقاومة الفلسطينية يجب أن يكون عملاً مشروعاً، لأنه مقاومة لعمل غير قانونى وهو الاحتلال وسياسات الإبادة، مما تعدم معه إسرائيل أى أساس لإدانة مصر.

وأخيراً، فإن مصر هى المسؤول الوحيد عما يحدث فى أراضيها، وهى الأقدر على تحديد مناط هذه المسؤولية، رغم أن مصر فى هذه المرحلة تتعاون مع إسرائيل تعاوناً تاماً فى منع التهريب، اعتقاداً من مصر بشكل - لا نوافق عليه - بأن مثل هذه الأنشطة تتناقض مع التزاماتها فى اتفاقية السلام، مما يجعل حادث رفح مكافأة لإخلاص مصر فى هذا الصدد، وعلامة استفهام كبيرة ترسم على مستقبل اتفاقية السلام على ضوء هذا الحادث الذى إن مر على مصر مرور الكرام، فإنه لن يكون كذلك عند إسرائيل، وسوف يكون مؤشراً جديداً لإسرائيل على المضى قدماً فى تنفيذ مخططاتها فى سيناء. ويعزز هذا الاعتقاد لدينا موافقة مصر على إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام مقابل إطلاق سراح الطلبة المصريين الستة، وتحول موقف الرئيس مبارك تحولاً جذرياً من شارون الذى كان يعتبره بحق رجلاً لا يصلح للسلام، بينما يعتبره الآن أقدر من يأتى بالسلام فى المنطقة، وهو موقف يتطابق مع موقف الولايات المتحدة من شارون، ونخشى أن ترشحه مصر وواشنطن لنيل جائزة نوبل للسلام. والحق أن هناك فرقاً كبيراً بين حقيقة شارون، وهى أنه لن يقدم ما يمكن أن يمس بأمن إسرائيل ومصالحها، وبين التعامل مع شارون على خلفية هذه الحقيقة، ولذلك نرجو أن تساعد دراستنا حول الفكر الصهيونى فى مذكرات أنشتاين وشارون على إدراك هذه الحقيقة، فمن حق الرئيس مبارك أن يتصرف مع شارون على النحو الذى يراه، ولكنه لا يستطيع أن يغير الوصف التاريخى لشارون الذى كتبه بخط يده.